E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧١
Issue 71

تشرين الاول - تشرين الثاني - كانون الاول / ٢٠٢٢
Oct. - Nov. - Dec. / 2022

قضايا سياسية
العدد ٧١
٢٠٢٢

طبع في
الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الصين و إدارة الصراع في القارة الآسيوية منذ عام 2011 م.م إياد مالك عبد المجيد أ.م.د عبد القادر دندن	1_ 12
2	ادارة المخاطر في استراتيجية الامن القومي الامريكي في الشرق الاوسط الباحث جمعة عادل علي فيحان	13_27
3	المقومات الجغرافية والسكانية وتأثيرها في قوة روسيا الاتحادية الباحثة حنين إبراهيم عبدالله ا.م.د احسان عدنان عبدالله	28_36
4	التوجهات المصرية لصياغة دور جديد في منطقة شرق المتوسط دموع قاسم كريم أ.م.د باقر جواد كاظم	37_49
5	صنع السياسة العامة في العراق بعد العام 2005 الباحث داخل عبد الحمزه هنين أ. د. فراس عبد الكريم البياتي	50_ 65
6	حراك تشرين الاجتماعي في لبنان وأثاره على الاستقرار وهشاشة الدولة م. م . سالي سعد محمد أ.د. أحمد عبد الله ناهي	66 _ 75
7	مرتكزات القوة الناعمة الإيرانية علياء حميد خيون أ.م.د نور عبدالاله عجرش	76_84
8	التكنولوجيا الخضراء وأهمية اعتمادها كسياسة عامة في العراق م.م علي عبد الرزاق شنشول	85_ 96
9	الحوار الوطني وتحويل النزاع في السودان بعد عام 2022 م.م. مصطفى صادق عواد	97_114
10	المعايير الدولية للحكم الصالح د. محمد عامر حسن	115 _ 126
11	الاستراتيجية الصينية لتحقيق أمن الطاقة أ.م.د الاء طالب خلف الباحث: محمد عبدالعزيز مقداد	127_138
12	الارهاب السيبراني وأثره على الأمن القومي "العراق إنموذجاً" م.م قمر ثامر صبري	139_ 147
13	التوصيف الجيواستراتيجي لدول شبه القارة الهندية م.م. نسرين سمير جبار	148_ 161
14	انعكاسات تطوير القوى الكبرى لأجيال الحروب الجديدة على العلاقات الدولية م.م نظير سامي عبد الواحد أ.م.د. عباس سعدون رفعت	162_ 171
15	دوافع التوجه التركي أزاء منطقة المشرق العربي الباحثة: نهى مثنى نجم الدين أ.د. محمد ياس خضير	172_188
16	مكافحة الفساد وآليات معالجته في العراق م.م سارة عبد زاير	189_ 204
17	جهاز مكافحة الارهاب ودوره في تحقيق الامن المستدام ودور الاستراتيجية الوطنية في بناء السلام في العراق م.م ضحى فيصل علي	205_217

18	الرقابة على اللامركزية الادارية في العراق بعد عام 2003 م.م عفاف ظافر هادي	232_218
19	السلوك السياسي للجماعة الإسلامية في مصر بعد عام 2011 م.م علياء محمد طارش	250_233
20	التنمية السياسيَّة في العراق مابعد عام 2003 م. م. محمد مجيد حسين	267_251
21	تجربة اقليم كردستان العراق التنموية م.م أسامة محمد صاحب	277_268
22	معضلة الأمن في منطقة الشرق الأوسط " دراسة في مضامين مكافحة الارهاب " م. م ليث علاء خضير	297_278
23	تطور الحرب الروسية الاوكرانية و أنعكاساتها على القارة الافريقية (نماذج مختارة) م.م. مناسك عبد الوهاب حكمت	314_298
24	معادلات الامن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط والتوجه نحو السلام م.م نبأ إحسان شريف	330_315
25	تحديات المشاركة الانتخابية للمرأة في العراق بعد عام 2005 م.م نور مشتاق حسن	345_331
26	دور النظم الادارية في السياسة المحلية (دراسة حالة العراق) م. م. نور موفق عبد الغني	361_346
27	سياسة تركيا الخارجية في ليبيا وتحدياتها (2011_ 2021) م.م هبه حميد شمخي الكناني	381-262
28	أثر الثقافة السياسية للأحزاب الكردية على الهوية الوطنية وانعكاساتها على بناء الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي 2003 م.م هدى عبد الحسين فياض	396-382
29	تطور الحروب واثرها على الامن الوطني للدول (الحرب الهجينة انموذجا) م.م. هناء رحيم زيدان	411-397
30	أثر الفساد السياسي على الأنتخابات بعد عام 2003 (أنتخابات 2021 أنموذجاً) م.م. هند احمد عبد	425-412
31	توحيد السياسات في المؤسسات الحكومية بعد العام (2014) في العراق (الذكاء الاصطناعي أنموذجاً) م.م. هند شاكر محمود	438-426
32	الصين ومستقبل الصراع في بحر الصين الجنوبي م.م حسين حسن عزيز أ.د هيثم كريم صيوان	455-439
33	الحزب الشيوعي الصيني في العصر الجديد م.م منار شاكر محمود	473-456

حراك تشرين الاجتماعي في لبنان وأثاره على الاستقرار وهشاشة الدولة

(The October Social Mobility in Lebanon and its impact on the stability and fragility of the state)

م. م . سالي سعد محمد (*)
أ.د. أحمد عبد الله ناهي(*)

Asst.lecturer Sally Saad Mohameed
Prof. Dr. Ahmed Abd Alla Nahi

الملخص:

يعد حراك تشرين سابقة نوعية على الساحة السياسية في لبنان ويصعب أستخلاص نتائجه أو ما نجم عنه، لانه كانت أشبه بالصدمة للسلطة السياسية اللبنانية من حيث الكم والنوع للمحتجين فيه، وعفويته، ولم يأتي الحراك الاجتماعي من فراغ أنما كان له أسبابه السياسية والاقتصادية، وقد زامنه أنيهار مالي واقتصادي غير مسبوق في تاريخ لبنان الحديث وأنسداد سياسي أنتهى بأنتخابات نيابية أظهرت القوى التقليدية من جديد بعدما هز الحراك الاجتماعي شرعيتها ، لذلك من الصعوبة تحديد التداعيات النهائية لهذا الحراك ، لكن من الممكن توضيح أهم الاهداف التي حقق شطراً منها ، وكانت له أنعكاسات أيجابية من جهة وسلبية من جهة أخرى أثرت على الاستقرار وهشاشة الدولة في لبنان.

الكلمات المفتاحية : الحراك الاجتماعي ، الاحتجاجات الشعبية ، لبنان ، الواقع السياسي ، هشاشة الدولة .

Abstract:

The October Social mobility is a qualitative precedent on the political scene in Lebanon, and it is difficult to extract its results or what resulted from it, because it was more like a shock to the Lebanese political authority in terms of the quantity and quality of the protesters in it, and its spontaneity. Unprecedented financial and economic in the modern history of Lebanon, and a political impasse that ended with parliamentary elections. The traditional forces showed again after the revolution shook their legitimacy. Therefore, it is difficult to determine the final repercussions of this revolution, but it is possible to clarify the most important goals that partly achieved, and had positive and negative repercussions. On the other hand, it affected the stability and fragility of the state in Lebanon.

Key words : Social mobility , popular uprisings , Lebanon , political reality state fragility ,.

المقدمة:

(*) باحثة دكتوراه في كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين .
(*) أستاذ في كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين .

يعد (17/ تشرين الأول/ 2019) يوماً مهماً في تاريخ لبنان المعاصر، على أذ تحرك الشعب اللبناني الغاضب من سلوكيات المنظومة السياسية التي تحكمه، وكان انطلاق المواجهة بين الشعب والسلطة، فالاخيرة تحولت إلى محميات لمواقع نفوذ القوى الحاكمة، ولم تؤد واجباتها في توفير الحاجات الاساسية المادية والمعنوية للشعب اللبناني ، لذلك أنطلق الرفض والامتعاض الشعبي، وبدء من مسار رفع منسوب الضرائب في القطاعات كلها، استهلالا بقطاع الاتصالات الذي كانت تشوب بنيته، منذ نشأته الأولى عقب انتهاء الحرب الأهلية، وفساد وهدر، ويوازيه في ذلك قطاع الطاقة والنفط، وحمل انطلاق المواجهة سمات مؤثرة في الدفع نحو رفض السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي اعتمدتها الحكومات اللبنانية المتعاقبة على مدى عقود، و رفض استمرار قوى المنظومة الحاكمة حكم الشعب اللبناني .

أهمية البحث: أن التداعيات والاثار الناجمة عن حدث مثل حرك تشرين أو عن أحداث مماثلة لها في الغالب تظهر على أماد متوسطة وبعيدة ، من هنا هدفت هذه الدراسة الى بيان مدى تأثير هذا الحراك الاجتماعي ، ليس على المستوى السياسي فحسب أنما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وعلى المجتمع اللبناني بأسره، وهنا يبرز دور الباحث في تحديد هذا التأثير وأهميته من خلال تحليله لجميع سمات الحراك الاجتماعي الايجابية والسلبية وكيف أثرت على الاستقرار في البلاد.

مشكلة البحث: يحاول البحث عن الاجابة عن تساؤل رئيس عن ماهو أثر حراك 17 تشرين على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي في لبنان وكيف أنعكست على الاستقرار ومستوى الهشاشة في البلاد ؟

ومن هنا جاء هذا البحث ليجيب على التساؤلات الاتية :

1- ماهو واقع و سمات حراك 17 تشرين اللبنانية؟
2- ما هي التداعيات الايجابية لحراك 17 تشرين على الدولة اللبنانية؟
3- ما هي الاثار السلبية لحراك 17 تشرين وكيف اثر على واقع الدولة اللبنانية ؟

فرضية البحث : يحاول البحث أثبات فرضية مفادها : أن هناك تداعيات أيجابية وسلبية تسبب بظهورها الحراك الاجتماعي في 17 تشرين في لبنان نتيجة لخصائصه المختلفة عن باقي الاحتجاجات في البلاد وكيف أثر على الاستقرار في لبنان .

هيكلية البحث: تم تقسيمه كالأتي : أولا: واقع وسمات حراك تشرين الاجتماعي في لبنان، وثانياً: التداعيات الأيجابية لحراك تشرين الاجتماعي على الدولة اللبنانية ، أما ثالثاً: النتائج السلبية لحراك تشرين الاجتماعي وأثرها على قدرات الدولة اللبنانية ، ثم الخاتمة والاستنتاجات.

أولا : واقع وسمات حراك تشرين الاجتماعي في لبنان

أنطلقت في (17/ تشرين الاول / 2019) تحركات شعبية واسعة من قبل غالبية الشعب اللبناني ، وشملت معظم المناطق اللبنانية ، وجاءت بعد عقد جلسة مجلس الوزراء اللبناني والتي أعلنت فيها الحكومة عن فرض ضرائب جديدة في موازنة عام (2020) على شبكات الاتصال، والخدمة الصوتية لتطبيق (واتساب) للهواتف الذكية، لتعظيم واردات الموازنة القادمة ويعد ذلك المحرّك الرئيسي لهذه التظاهرات ، وكانت أهم مطالبها هي أولا : أستقالة الحكومة ، ثانياً : تشكيل حكومة تكنوقراط مؤقته لمدة ستة أشهر ولديها صلاحيات استثنائية ، ثالثا : إجراء أنتخابات جديدة نزيهه وحرة ، رابعا : أستعادة الاموال المنهوبة من الخارج [1]. ولهذه الاحتجاجات أسباب عديدة مهدت لها أهمها : أن قوة ردة فعل

[1] شفيق شقير، الحراك اللبناني : البواعث والمكونات والتداعيات ، مركز الجزيرة للدراسات ، 23/ كانون الاول / 2019 ، ص2-3.

الجمهور اللبناني، وسعة إنتشار الاحتجاجات التي أربكت الطبقة السياسية، تشير إلى عدداً كبير من المشكلات البنيوية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية المتراكمة، أدت في نهاية المطاف إلى دفع اللبنانيين إلى تجاوز إنقساماتهم الداخلية، والطائفية، ورواسب الحرب الأهلية والخروج إلى الشارع على إمتداد لبنان للمطالبة بإسقاط الطبقة السياسية الحاكمة ، مع تزايد معدلات البطالة، والفقر، وأرتفاع غير مسبوق في التضخم، وتوقف النمو الاقتصادي ، بالاضافة الى طبيعة النظام السياسي اللبناني القائم، الذي نتج من تسوياتٍ إقليمية ودولية، وقام على نظام المحاصصة الطائفية، وتقسيم المناصب والمنافع العامة المعمول به منذ أستقلال لبنان وإعلان الميثاق الوطني عام (1943) ، لذلك طالبوا بتغيير الطبقة الحاكمة وأنتاج نخبة جديدة تخرج بالبلاد من أزماته الاقتصادية وتكسب ثقة المواطنيين اللبنانيين من خلال أيجاد حلول لمشاكلهم وأزماتهم المتراكمة لسنوات وتسعى لتأمين مصالح التنمية السياسية الحاكمة ، للانتقال بالبلاد الى النهوض وليس التعافي فحسب [1].

يعد حراك تشرين الاجتماعي في لبنان من أضخم الأحتجاجات اللامركزية، والمناهضة للحكومة والتي شهدتها البلاد منذ أنتهاء الحرب الأهلية بأقل تقدير، أذ تجاوزت في ضخامتها، أحتجاجات عام (2005) والتي عرفت "بثورة الأرز" ، والتي طالبت بأنسحاب القوات السورية من لبنان، والاحتجاجات التي شهدته البلاد في عام (2015) بسبب عجزِ الحكومة اللبنانية عن إدارة أزمة النفايات[2].

وهو فعل تراكمي وضمن الاتجاه المطالب بالتغيير في البلد، نابع من إرادة المواطنين من دون وساطة سياسية وأيديولوجية وحزبية منظمة ، وبسبب سوء أداء النظام السياسي في لبنان، بعدما بات واضحاً أنّ الأزمة الاقتصادية والمالية وأسبابها السياسية وصلت لأقصى حد، فكان الانفجار حتمياً وبمطالب لم يعهدها تاريخ الاحتجاجات اللبنانية منذ نشوء لبنان الكبير عام (1920) [3]، إذ ركز المنتفضون على قضايا النظام السياسي والقوى السياسية المجسدة له، وعلاقتهم بالشعب والتي محورًا أساسيًا لمطالبهم[4].

على العكس من الأحتجاجات في الماضي، أذ كان اللبنانيون ينكفئون داخل طوائفهم وحول قياداتها، وتركز على مطالب طائفية هي أما لتحسين شروط المحاصصة، أو على مطالب قومية ووطنية في وجه الغرب أو الكيان الصهيوني، مع الاخذ بنظر الاعتبار كانت المطالب الخاصة بالنظام السياسي اللبناني، والمطالب الاجتماعية، ملحقة بها دائما[5].

رفعت مطالب عدة تضمنت: إلغاء النظام الطائفي، محاربة الفساد المتفشي في السلطة والإدارة العامة، استقلال القضاء، ودعا المنتفضون إلى تأمين فرص عمل وتدارك هجرة الشباب، تحسين الخدمات العامة، استعادة أموال المودعين المنهوبة أو المحتجزة في المصارف، حماية البيئة وعلى سبيل المثال أيقاف مشروع " سد بسري" نظرًا إلى أن تشييده يخرب البيئة، ولا فائدة منه سوى تحصيل أموال يتقاسمها المتعهدون والمتواطئون معهم من أركان الحكم، فضلاً عن مطالب نسوية وجندرية مثل حق

---

[1] تمارا كاظم الأسدي – سالي سعد محمد ، ثورة 25 أكتوبر : دراسة لقضية وطن ، أشور بانيبال للطباعة والنشر ، بغداد – العراق ، 2020 ، ص133-135.

[2] فراس بوزين الدين, هل تنجح "ثورة تشرين في حملِ لبنان على معالجة ماضيه, المركز الدولي للعدالة الانتقالية ,17/كانون الاول/٢٠١٩، على الرابط الاتي : https://www.ictj.org/ar/news .

[3] ريتا الجمال, الذكرى الثالثة لانتفاضة 17 تشرين في لبنان: أزمات متفاقمة بلا مواجهة شعبية, صحيفة العربي الجديد ، بيروت لبنان ،17 /تشرين الاول/ 2022، على الرابط الالكتروني الاتي : https://www.alaraby.co.uk/politics/ .

[4] بول طبر، البنية الرمزية وانتفاضة 17 تشرين الاول 2019 في لبنان، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر ، 8/ حزيران/ 2021 ، ص5.

[5] فوزي زيدان، زلزال الدولة ، تقديم سعد الحريري، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت- لبنان ، 2009، ص175.

المرأة في منح جنسيتها لأولادها، وتكافؤ الفرص بين الجنسين في التمثيل السياسي، تحرير النقابات من قبضة الأحزاب السياسية السلطوية، محاربة العنصرية ضد اللاجئين والعمال والعاملات الأجانب لذا إستطاعت أن تصوب أتهاماتها إلى كل ملفات فساد السلطة ومكامن الهدر بقطاعاتها ولها دور بارز في كشف ملفات أستنزاف الدولة عن طريق كشفها ملفات فساد عديدة في مرافق الدولة، مما أدى أن الرأي العام اللبناني يكون على علم أكثر بمكامن الهدر والفساد، ومن أوصل البلاد إلى هذه الأزمة الكبيرة، حتى باتت القوى السياسية تتبادل التهم في الفساد وتفضح بعضها البعض[1].

وتميز الحراك الاجتماعي بأنه عفوي، وبلا قيادة، وغير طائفي، وليس موجهة ضد جهة معينة بل كل يثور ضد قياداته وفي مدينته ، ومثال على ذلك أحتج سكان طرابلس بمطالبهم ضد حركة أمل، ذلك يحول دون إعطاء أي مبرر للأحزاب الحاكمة للأحتماء بالطائفية، وفي السياق ذاته والاستثناء المهم أن الحراك المركزي كان في بيروت، وضم كل التوجهات ، ضد كل الأحزاب اللبنانية الحاكمة، فرغم الحديث عن استفادة بعضهم، أو تضرر أخرين منهم وبتفاوت، فإنه وضعها جميعا في موضع الاتهام، وكرس الية شعبية للمحاسبة، والنقد والاحتجاج ،وأن شعار الحراك الاجتماعي "كلن يعني كلن" خير دليل أنها دعوة لتغيير كل الطبقة السياسية وتحميلها جميعا مسؤولية ما جرى[2].

ثانيا : التداعيات الأيجابية لحراك تشرين الاجتماعي على الدولة اللبنانية

تمكن الحراك الاجتماعي اللبناني من تحقيق محطات لا يستهان بها، بالرغم من أجتيازه صعوبات كثيرة في بلدٍ يعاني أزمة اقتصادية واستقطاباً سياسياً حاداً، وفي مشهد تتصارع فيه مصالح الاطراف الاقليمية، والدولية، وهي كالاتي:

1- أذ أستطاع كشف هشاشة مؤسسات الدولة التي عجزت عن إيجاد حلول لأنهيار شرعيتها بعد ان وبدأت باعمال القمع ضد أحتجاجات سلمية شعبية ،مما ادى الى تعزيز الانقسام الاجتماعي والشعبي ، وشعروا الافراد بالاضطهاد والظلم [3].
2- إجبار رئيس الحكومة "سعد الحريري" على الاستقالة، وهو الأمر الذي تلقى ترحيبًا واسعًا على اعتباره أول إنجازٍ يحسب للحراك الاجتماعي ، وفرض استقالة الحكومة وعطل جلسات نيابية خصصت لتمرير قوانين ملتبسة الأهداف والغايات، وفكك تحالف أطراف السلطة وأجبر هذه الأحزاب على تمويه قبضتها على السلطة من خلال حكومة مستشارين لأحزابها[4].
3- أظهر القدرة على حشد عدد كبير من المشاركين اللبنانيين، وتعدد ساحات التظاهر وشمولها كافة المدن الرئيسة، والمشاركة الفعالة للمرأة اللبنانية بشكل كبير، وتصدر الشباب من الجيل الجديد لهذا الحراك وشعاراته فأستعاد المواطنون المجال العام، وكسر الخوف، واصطنعوا لغة أعتراضية وأبتدعوا أساليب صوغ مبتكرة وجريئة لشعارات عبرت عن توقهم الى حياة كريمة والطبقة السياسية الحاكمة لم تكن تتوقع أنّ الشعب سيستفيق بعد أكثر من(40) عامًا [5].

---

[1] مجموعة باحثين ، أنتفاضة 17 تشرين في لبنان : ساحات وشهادات ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، بيروت- لبنان ، تشرين الاول/2022، ص463.
[2] شفيق شقير ، مصدر سبق ذكره ، ص8.
[3] رنا خالد، العلاقة بين الهشاشة والفشل في العراق واستراتيجيات الحل والتصحيح، منتدى صنع السياسات العامة ، لندن ، ٢٠٢٢، ص٢١ .

[4] حارث سليمان ، قراءة في ضروريات الحراك الاجتماعي اللبنانية وأنجازاتها واليات أستدامتها ، صحيفة النهار، لبنان، في 9/أذار/2020 ، على الموقع الالكتروني الاتي: https://www.annahar.com/arabic/article.
[5] نادر سراج ، صرخة الغضب : دراسة بلاغية في خطابات الانتفاضة اللبنانية ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، بيروت- لبنان ، كانون الثاني/2022، ص387 .

4- صناعة وعي وثقافة سياسية فقد تحول المجتمع من غياب ردة الفعل تجاه الطبقة الحاكمة إلى مجتمع كامل رافض للمشهد السياسي بكل تفاصيله، وأن ما حدث هو بداية التفكير الجمعي الجدي لدى فئات واسعة من اللبنانيين، بأنهم لن يستطيعوا أن يعيشوا بالطريقة السابقة أبداً، وأن التغيير لم يعد وهماً، أو مطلباً مستحيلاً بل هاجساً نفسياً عميقاً يقترب من كونه حقيقة مؤجلة ليس إلا قد يقصر، أو يطول الزمن المطلوب لإنجازه[1]، فضلا عن الوعي لقيم المواطنة والدولة المدنية وتكريس هوية وطنية لبنانية واحدة وإعلاء حقوق الإنسان الفرد في الصحة والتعليم والعمل والخدمات العامة، والالتزام بمسارات يومية للمساءلة والمتابعة[2].

5- أستطاع الحراك الاجتماعي أن يملأ فراغا ثقافيا وأجتماعيا وفكريا وأوجد منصات في كل المناطق اللبنانية للحوار والتلاقي السياسي متجاوز الحدود التقليدية الطائفية، التي لم تستطع أن تملأها الأحزاب اللبنانية، بالاضافة الى تجلي البنية الرمزية التحتية بمعانٍ ومفردات لم يألفها الخطاب السياسي والفضاء العام في لبنان من قبل،على الرغم من أن المفردات التي استخدمت كانت عديدة ومنوعة، لكنها جميعها عبرت عن معانٍ لمفهوم المواطنة والوطنية اللبنانية العابرة لجميع الولاءات الفرعية، والتي هدفها تغيير النظام والدولة بصورة جذرية، وتغيير الثقافة السياسية السائدة في البلد[3].

6- عكس الحراك الاجتماعي حالة التخبط الرسمي الواضح بسبب أساليب وبيانات الخطابات السياسية فمثلا تم عقد جلسة تشريعية في(12 /تشرين الثاني/ 2019) لإقرار قانون "العفو العام " وكان المقترح بشكل يمنح فاسدي السلطة الحاليين والسابقين الحماية من المقاضاة عن جرائم إساءة استخدام الأموال العامة، أصدر المحتجون في اليوم ذاته قائمة مطالب تضمنت المطالبة بمحاكمة سريعة، والتحقيق في سوء استخدام الأموال العامة، بعدها اعلن رئيس البرلمان "نبيه بري" تأجيل الجلسة حتى يوم (19) من الشهر ذاته ، مدّعيًا أن التأجيل هو "لأسباب أمنية". وفي الموعد المقرر عقد البرلمان جلستين في الصباح لإقرار جدول زمني لقانون العفو، عقدت الجلسة الأولى، لأن المقاطعين كانوا (58) فقط، على رغم إقامة المتظاهرين سلسلة بشرية حول البرلمان لمنع النواب من الوصول، لكن قوافل بعضهم كانت تخترق الحشود مسرعة مع إطلاق الرصاص في الهواء، ما تسبب بإصابة العديد من المتظاهرين بجروح خطيرة، وأدى إلى إعلان الأمين العام للبرلمان "عدنان ضاهر" تأجيل الجلسة إلى أجل غير مسمى، ويعد ذلك انتصارًا للثورة [4].

7- كشف الحراك الاجتماعي في لبنان عن التأثير الكبير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في التغيير الاجتماعي والسياسي ولاسيما مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل وعي ثوري رافض للاوضاع القائمة وحشد الرأي العام لأحداث التغيير، قابلها سوء أدارة من قبل الحكومة اللبنانية لشبكة الأنترنت عن طريق فرض رقابتها الصارمة عليها،مما أدى الى تسليط الضوء على الأنكشاف التكنولوجي للبلاد وأن لبنان حاله كحال المجتمعات العربية المستهلكة للتكنولوجيا وليست منتجة لها ومستهدفة بأثارها [5].

---

[1] علي خليفة الكواري ، تحركات الشارع العربي من أجل الديمقراطية ، في مجموعة باحثين ، الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت- لبنان ، 2007، ص32.

[2] حارث سليمان ، مصدر سبق ذكره. .

[3] بول طبر، مصدر سبق ذكره ، ص5.

[4] جمال مرعشلي، 17 تشرين سيرة نجاحات واخفاقات غيّرت وجه لبنان، في 23 /تشرين الاول / 2020 ، على الرابط الالكتروني الاتي : https://janoubia.com/2020/10/23/17 .

[5] فتوح أبو دهب هيكل ، فتوح أبو دهب هيكل ، تأثير الثورات العربية في النظام الاقليمي العربي 2011-2019 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ، 2021، ص95-96 .

8- أن تأثير حراك تشرين الايجابي لم يقتصر على الداخل اللبناني أنما تعدى ذلك وما حدث من نهضة شبابية في لبنان وصل الى جميع أنحاء العالم بفعل مواقع التواصل الاجتماعي وأنتشر صداها والدليل على ذلك وصل امتدادها الى العراق، وهذه الحراك الاجتماعي جاءت مؤيدة ومحفزة لاستكمال ثورة تشرين العراقية في عام(2019)، وتبين ذلك من خلال تناول العراقيين الحدث اللبناني على منصات التواصل الأجتماعي وأظهروا التعاطف والدعم للمتظاهرين في لبنان معتبرين أن بينهم مشتركات كثيره وكذلك فعل اللبنانيون بالنسبة لثورة تشرين العراقية ، أذ ان البلدين يعاني من الأنقسام المجتمعي، ومن الصراعات الطائفية، كما أن لدى البلدين دستوراً يقسم السلطة بين مختلف المجموعات الطائفية والعرقية، وفي البلدين رفعت شعارات أعتبرت الطائفية سبب كل البلاء، وأكد المحتجين في البلدين على أستقلاليتهم وعدم تبعيتهم لأي جهة خارجية ولاتقودهم جهه معينة، وكان تغيير النظام السياسي من مطالبهم معتبرين أنه يعتمد على المحاصصة الطائفية، وهو ما يؤدي إلى تفشي الفساد واتخاذ قرارات غير فاعلة، وأن من النقاط الأخرى التي يشترك فيها البلدين هو التدخل الإيراني في شؤونهما، أذ أن في لبنان تدعم طهران "حزب الله "مالياً وعسكرياً وسياسياً، أما في العراق فتقدم الدعم لمجموعة واسعة من القوى السياسية[1].

ثالثا : النتائج السلبية لحراك تشرين الاجتماعي وأثرها على قدرات الدولة اللبنانية

ليس التداعيات السلبية وعدم الاستقرار واليأس شيء مفاجئ وغير طبيعي، ولايقتصر على ثورات العرب أو اللبنانيين وحدهم، فمعظم الحالات بعد الثورة يتسم بنشوة الابتهاج، ثم تتبعه خيبة أمل شديدة وهبوط كامل في المعنويات، أو في الاوضاع كافة، وفي هذا السياق وصف كتاب "هيغل" الشهير فنومينولوجيا الروح (The Phenomenology of Spirit- 1807) ، بأنه نعي فلسفي تاريخي لهزيمة الثورة الفرنسية المبكرة، كما وحاول كثيرون من الثوريين الروس أن ينتحروا حين تولى ستالين السلطة في عام(1924) [2]، وفيما يخص لبنان فقد أفضت الأوضاع التي أعقبت موجة الحراك الاجتماعي ، من عدم أستقرار سياسي وأمني ، وصراعات طائفية ، وزيادة بالتدخلات الخارجية، وزيادة بالعنف ، الى تداعيات من عدة جوانب لم تقتصر على الوضع السياسي فحسب، وأنما كانت هناك تأثيرات وأنعكاسات كثيرة على النسق الاقتصادي والاجتماعي الذي سيلقي بظلاله على النسق الثقافي ، ومماتجب الاشاره اليه هو ان الاوضاع في الجوانب كافة في لبنان لم تكن قبل 17 تشرين تسير بشكل طبيعي وعلى مستوى مستقر، بل على العكس وكما أشرنا سابقاً أنها اوضاع تؤشر الى أنفجار سخط شعبي ينذر بأندلاع محتمل والاوضاع لم تقتصر على المشاكل في النسق السياسي والوضع الاقتصادي والاجتماعي والمالي فقط ، فالنظام بجميع جوانبه كان مستباح والصراعات بين زعماء الطوائف والقوى السياسية بلغ أوجه، وتجلى حراك تشرين بكونه لحظة اعتراضية لكشف حقيقة شرعية المنظومة الحاكمة في ادارتها مقدرات البلاد، وأنه نتج ازمة سياسية عميقة وانهيار العقد السياسي في لبنان إضافة الى انهيار شرعية الحكم، وكشف مدى هشاشة المؤسسات السياسة، وعدم قدرتها على تدارك هذه النوع المشكلات عبر الاحتكام الى الدستور وتأتي صعوبة حساب نتائج الحراك الاجتماعي وتقدير أثارها لان تخللتها أزمات متعددة، أزمة اقتصادية ومالية غير مسبوقة، وأحداث جسيمة كان أكثرها دموية انفجار مرفأ بيروت، أذ دفع حراك تشرين الرئيس "سعد الحريري" إلى الاستقالة في(29 /تشرين الاول/

---

[1] تمارا كاظم الاسدي – سالي سعد محمد ، مصدر سبق ذكره، ص138-139.

[2] مجموعة باحثين ، أنتفاضة 17 تشرين في لبنان : ساحات وشهادات ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، بيروت- لبنان ، تشرين الاول/2022، ص308 .

2019) على وقع استمرار الحراك الاجتماعي ، ورافق ذلك ظهور وباء كورونا وأنتشاره، واتّخذ قرار الإقفال العام وتعطيل الحياة العامة ودخلت البلاد في إطار حالة الطوارئ الصحية التي فرضت للتصدي للفايروس ، وكلف وزير التربية السابق "حسان دياب" بتشكيل الحكومة الجديدة، وبعد شهر ويومين من التكليف وفي(21 /كانون الثاني/ 2020)، منحت هذه الحكومة الثقة إلا أن هذه الحكومة لم تُكمل (8 أشهر) في الحكم واستقالت بسبب تكرس الانهيار المالي فيها وعجز الدولة، وذلك بتمنعها عن تسديد الديون المستحقة على الدولة بلا أي تفاوض مع الجهات المعنية، وكأن المقصود بهذا الإجراء إعلان إفلاس الدولة أمام الدائنين الدوليين، أدى التدهور المالي إلى تبخر مداخيل فئة واسعة من اللبنانيين، من موظفين رسميين وآخرين متعاقدين مع وزارات الدولة ومؤسساتها وإداراتها، وهم يعدون بمئات الألوف، بمن فيهم عناصر القوى العسكرية والأمنية. وتدهورت أوضاع أصحاب الرواتب المرتفعة من الموظفين، من قضاة وأساتذة جامعيين وضباط ومديرين عامين، وضربت الضائقة المعيشية ذوي الدخل المحدود بفئاتهم كافة، أما الطبقة الوسطى وهي عماد المجتمع اللبناني، والشريحة التي شاركت في الحراك الاجتماعي فكان تأثير الانهيار والتدهور عليها كبير وأساسي ووجدت جماهيرها، وخصوصا الفئات الشابة منها، أن التحرك في الشارع وفي الحركة الاحتجاجية بات بلا جدوى، وأصيب كثيرون من الشبان والشابات الناشطين باليأس والقنوط احتمال تبديل الأوضاع وإزاحة الطبقة السياسية المتحكمة في السلطة، وأندلعت مرحلة جديدة من عدم الاستقرار السياسي في لبنان بسبب انفجار المرفأ، وتضاعف ذلك اليأس، ممزوجا بقلق وخوف على المصير، فيما ظلت جريمة المرفأ بلا مساءلة قضائية، وهذا ما أدى إلى بروز الرغبة في الهجرة من البلاد، رغم أن الحادثة نفسها جددت الحراك الاجتماعي التي ما لبث أن خمد تقريبا، لذلك أن الانفجار بدل جدول الأولويات، واستقالت الحكومة بعد أسبوع منه، في(31/أب/2020) [1].

ثم كلف سفير لبنان في ألمانيا "مصطفى أديب" بتشكيل حكومة جديدة ، لكنه لم يستطع التشكيل في الوقت المتفق عليه حتى بعد أن مدّده قليلًا فاعتذر عن إكمال مشوار التشكيل في(26 /أيلول/ 2020) ، ثم تم أعادة تكلف الرئيس" سعد الحريري" في(22 / تشرين الأول/ 2020) واستمر بحالة التكليف الطويلة لفترة (9 أشهر) قبل أن يعتذر في منتصف (تموز/ 2021) ، وبعدها كلف " نجيب ميقاتي" في(26 / تموز /2022) [2] .

وبعد أجراء لبنان أول انتخابات تشريعية منذ تشرين في(15/ أيار/ 2022) جلبت الانتخابات تحولات نسبية ولكنها ذات مغزى محتمل في العملية السياسية اللبنانية أذ خسر "حزب الله " وحلفاؤه الأغلبية البرلمانية التي شغلوها منذ عام(2018)، بعد أن فازوا ب(61) مقعدا في المجلس التشريعي المكون من(128) عضوا، بأنخفاض قدره (10) أعضاء منذ التصويت الأخير، و تبين أن الفائز الأكبر هو "حزب القوات اللبنانية" (المسيحي القومي) بقيادة " سمير جعجع" ، الفائز الكبير الآخر كان الزعيم الدرزي "وليد جنبلاط" ، الذي فازت مجموعته بجميع المقاعد الثمانية التي كانوا يترشحون لها، كما أن المرشحين المستقلين فازوا ب(13) مقعدا، مما حقق مكاسب غير مسبوقة، أذ ذهب اثنان من تلك

---

[1] Fazzur Rahman, Lebanon: The Story of a Failing State, Indian Council of World Affairs,8/December/2021,available on link : https://www.icwa.in/show_content.php?lang=1&level=3&ls_id=6658&lid=4567.

[2] ريتا الجمال، حكومات لبنان وأزمات التشكيل : تاريخ من تصريف الاعمال ، صحيفة العربي الجديد ، بيروت- لبنان ، في 26/ تموز/2022 ، على الموقع الالكتروني الاتي : https://www.alaraby.co.uk/politics/ .

المقاعد إلى "حزب تقادم"، الذي أنشئ في عام (2019) بعد الحراك الاجتماعي، وكانت نتائج حركة التغيير كبيرة، هكذا كانت النتيجة ب(13) نائبا يشكلون جزءا من حركة التغيير[1].

وعلى الرغم من تتابع الحكومات بعد الحراك الاجتماعي في تشرين الا أنه لم يتم إجراء أي تحقيق في تهم الفساد، أو الاموال المسروقة، مما أدى إلى تسريع أنهيار العملة المحلية وما تلاه من تراجع في القطاع المصرفي، بسبب التجاهل والتشابك في المصالح بين النخب السياسية والمصرفية والتي تسيطر على الحكومة على أساس تقاسم السلطة الطائفية الي يومنا هذا . ولذلك لابد لنا أن نوضح التداعيات السلبية في مرحلة مابعد الحراك الاجتماعي في 17 تشرين الاول/ 2019 على لبنان وعلى مستويات عدة، أذ لم تفلح ضغوط الحراك الاجتماعي ولا مقاربات المجتمع الدولي في تغيير سلوك المنظومة السياسية ذات الشرعية الدستورية المأزومة، ولم تفلح قوى 17 تشرين في فرض خياراتها، ومنها في الأساس تشكيل حكومة إختصاصيين مستقلين بصلاحيات أستثنائية تشريعية تدير مرحلة انتقالية، وصولا إلى إعادة تكوين السلطة في انتخابات حرة نزيهة، أذ أن الطبقة السياسية، التي طالبوا برحيلها واستبدالها بحكومة اختصاصيين مستقلة تماماً، لا تزال تتحكم بالحياة السياسية، وتتقاسم الحصص في ما بينها وتحدد شكل الحكومات وأعضاءها وذلك لأن مرتكزات هذه المنظومة الحاكمة صلبة في الأساس وتعمل لحماية مصالحها، وقد نجحت في تعويم أركانها بالمسارات الدستورية، لكنها خسرت شرعية شعبية[2].

أفتقر الحراك الاجتماعي الى رؤية أستراتيجية للتحويل واعتمدوا تنظيما فضفاضا وافقيا، ولكنه يشكو من التشرذم ، بالاضافة الى العجز عن فرز قيادات واضحة، وعدم حسم الأولويات [3]، لذلك ظل الحراك الاجتماعي من دون قيادة " كاريزمية" ودون مشروع واضح للمستقبل ، أذا أنها طالبت فقط بتشكيل حكومة من شخصيات صاحبة أختصاص فقط [4]، كما أنه وعلى الرغم من أنه نجح في بدايه أنطلاقه في التحفيز والتلاقي لكن غياب التخطيط والتنسيق سهل الاختراق من قبل جهات متعددة مما أضعف أستدامه الحراك الميداني ورافقها جائحة كورونا ،وهذا التراجع خفف الضغط على السلطات الحاكمة[5].

كثره تشكيل الحكومات تصريف الاعمال وعدم أستقرارها يمكن القول ان لبنان من البلدان الاكثر تعقيدا في مسألة تشكيل الحكومة، مثل حالة العراق، لكونهما يطبقان الديمقراطية التوافقية، فبعد كل انتخابات برلمانية في لبنان، تكون هناك عقبات وتحديات تواجه تشكيل الحكومة مما يستغرق فترة طويلة لكي يتم تشكيلها ، وسواء أكانت تلك التحديات داخلية مثل: الوضع الداخلي المتمثل بالطائفية وما نتج عنها من مشاكل وتعقيدات، أو بقانون الانتخابات وتعقيداته مثل موضوع الثلث المعطل[*] ، وغيرها من تعقيدات

---

[1] Wilson Fache ،The Revolution In Lebanon Changed everything Brussels international center, in 27/ June/2022, available on link: https://www.bic-rhr.com/research/revolution-lebanon-changed-everything.

[2] خالد سلامة ، حراك لبنان حصاد عام من ثورة واتس آب، ١٦/ تشرين الاول / ٢٠٢٠ ، على الموقع الالكتروني الاتي: https://www.dw.com/ar .

[3] أصف بيات، ثورة بلا ثوار كي نفهم الربيع العربي ، ترجمة فكتور سحاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان ، نيسان /2022 ، ص41.

[4] وائل نجم ، لبنان في ظل الانتفاضة الشعبية : الواقع والتحديات واتجاهات المستقبل ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، مركز دراسات الشرق الاوسط، الاردن، العدد(90) ، شتاء/2020 ، ص113.

[5] مجموعة باحثين ، أنتفاضة 17 تشرين في لبنان : ساحات وشهادات ، مصدر سبق ذكره، ص170 .

(*) الثلث المعطل أو قد يسمى الثلث الضامن في لبنان : وحسب المتعارف عليه يعني حصول الفصائل السياسية على ثلث مجموعة المناصب الوزارية الحكومية حتى تتمكن من التحكم في قراراتها وتعطيل اجتماعاتها، ويعد موضع نقاش سياسي في حكومات ما بعد الطائف، و برز بوضوح مع حكومة الرئيس "فؤاد السنيورة" الثانية، والتي تشكّلت بعد اتفاق الدوحة، عندما استطاع "حزب الله" وحلفاؤه الحصول عليه، مما جعله متحكماً بقرارات الحكومة، وبقى متمسك بهذا العرف، بعد انتخابات عام (2009) التي عجز فيها عن انتزاع الأكثرية النيابية من قوى "14 آذار" ، وهذا الثلث من شأنه أن يعطل جلسات مجلس الوزراء، وأن من يملك الثلث زائد

الوضع الداخلي اللبناني، ام تحديات خارجية: متمثلة بالوضع الاقليمي، وما ينتج عنه من تتدخل في الشأن الداخلي اللبناني، نتيجة وجود اطارف داخلية لها امتدادات خارجية،اوماتمر به المنطقة من مشاكل وحروب وعدم استقرار[1] .

كما أثر الحراك الاجتماعي على القدرات العسكرية والأمنية، فغلبة حالة عدم الأستقرار الأمني الذي عاشته البلاد وأستنزاف قدرات العسكرية وأستنزافها في صراعات داخلية ، ووفقاً للحالة النسبية لمستوى الأمن والسلام " وفقاً "لمؤشر السلام العالمي" الذي يصدر عن " معهد الاقتصاد والسلام" فان لبنان احتل المرتبة (138-147-146) في الاعوام (2020-2021-2022) وبمستوى حالة أمن وسلام "منخفض" [2] .

على الرغم من أن الحراك الاجتماعي اللبناني أندلع وأحد أهم أسبابها الاوضاع الاقتصادية "لاسيما زيادة فرض الضرائب على المواطن اللبناني، وتزايد معدلات البطالة بين الشباب، وتدني مستويات المعيشة، وعدم عدالة توزيع الدخل ، وأنتشار الفساد في جميع مرافق الدولة "، الا أن المظاهرات والاضرابات التي رافقت الحراك الاجتماعي لم تحسن الاوضاع الاقتصادية بل جاءت بنتائج عكسية وتفاقم تدهور الاوضاع الاقتصادية في لبنان، وازدادت سوءاً وترديا، على نحو قلص أمكانات النظام اللبناني الشاملة وقدراته ، وجعله اكثر ضعفاً وهشاشة ، وأنكشف أكثر أمام القوى الخارجية ، وعلى سبيل المثال أن لبنان من البلدان العربية غير النفطية ويعتمد بصورة كبيرة على قطاع الخدمات في أقتصاده، لاسيما القطاع السياحي ، والذي تضرر بشدة نتيجة حالة عدم الأستقرار السياسي والامني التي تعرضت لها البلاد نتيجة الحراك الاجتماعي من جهة ، وكورنا من جهة أخرى مما أدى الى تراجع عدد السائحين، كما وسجل لبنان تفاقم في مؤشرات البطالة وارتفعت الاسعار بسبب الاعباء الاقتصادية ، أضافة الى تدفق اللاجئين من الدول المجاورة لها نتيجة أشتعال الصراعات المسلحة فيها لاسيما سوريا. وقد أدّتْ المظاهرات إلى شلِّ الحركةِ في البلادِ على مدى أسابيعَ عدّة، بفعل الاحتجاجات الشعبية في الشارع، وإقفال الطرقات وخير مثال كانت مصارف لبنان قد أغلقت أبوابها من دون سابق إنذار بدءًا من اليوم الثاني للحراك (18 /تشرين الأول/2019) ، وتعطّل أشغال أصحاب الودائع وجاء في بيان مدير الإعلام والعلاقات العامة في الجمعية جورج أبي صالح، تأكيد استمرار الإقفال على خلفية الأحداث التي ونظرًا لما تعرضت له بعض المراكز والفروع من أضرار، وحرصًا على أمن العملاء والموظفين وسلامتهم، ورافقها تفشي فيروس كورونا، وسوء الأوضاع المعيشيّة في ظل سعي الناس لتأمين لقمة عيشها بشكل أساسي [3].

كما ويعاني الشعب اللبناني من أرتفاع الإحصاءات المتعلقة بالفقر، وفقدان التعليم، ونوعية الحياة، والتضخم المفرط للسلع الأساسية، وتكاليف المعيشة والرعاية الصحية، وهجرة الافراد، مما أدى الى

واحد، يصبح قادراً على التحكم باستقالة الحكومة، أذا أن "حزب الله" وحلفاؤه أسقطوا حكومة الرئيس" سعد الحريري" الأولى مطلع عام(2011) عندما استقال جميع وزرائهم . وللمزيد من التفاصيل ينظر : يوسف دياب ، لبنان: الثلث المعطل في الحكومة أداة لمعركة رئاسة الجمهورية، صحيفة الشرق الاوسط ،بيروت- لبنان ، العدد (14658) ،15 /كانون الثاني/ 2019، ص٨ ، وكذلك صادق الازرقي ، الثلث المعطل يعطل ماذا؟، الحوار المتمدن ، في ٢٦/اذار/٢٠٢٢، على الموقع الالكتروني الاتي: https://m.ahewar.org/s.asp?aid=751101

[1] عماد وكاح عجيل، الانتخابات النيابية عام 2018 وتحديات تشكيل الحكومة، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، جامعة تكريت – العراق ، العدد (18) ، 2019 ، ص169 .

[2] The Institute For Economics and Peace (IEP) , Global Peace Index of (2020-2021-2022), available on : https://www.economicsandpeace.org .

[3] جمال مرعشلي، مصدر سبق ذكره .

زياده تدهور أمن واستقرار لبنان[1]، وخاصة الطبقات الضعيفة لان هذه الطبقات تمثل الأساس الذي يخلق قوى الإنتاج واي مساس بهذه الطبقات سوف يخلق قوى انتاج عاطلة ومشلولة وبالتالي فان دائرة الهشاشة الاقتصادية سوف تتعمق وتصبح عمليات الإصلاح اكثر تعقيداً واكبر تكلفة [2].

وعلى الرغم من إن دعوات الحراك الاجتماعي و أحد شعاراتها الرئيسية كانت حماية كرامة المواطن اللبناني وحقوقه، الان ماحدث من أعتداءات مختلفة على حقوق الانسان، وتفاقم لموجة العنف، وخير مثال على ذلك ممارسته الاحزاب التي تملك التمثيل الاوسع في الطائفتين الشيعية والدرزية من ضغوطات كبيرة واعمال عنف لضبط المناطق النافذة فيها، هذا ماقد يفسر تركيز الاحتجاجات في بيروت وطرابلس أكثر من المناطق الاخرى، بالاضافة الى أعمال العنف الاخرى مثل الغازات التي استخدمت في ساحة الشهداء، والصدام مع قوى الامن والجيش واحيانا مع حرس مجلس النواب، أدت الى سقوط قتلى وجرحى[3]،كلها أثرت بدورها على الاوضاع الانسانية والاجتماعية، وفاقمت ظاهرة الأستقطاب الاجتماعي وتعقدها، وهذا الأستقطاب بدوره انقسم الى فئتين : الاولى على أسس أيدولوجية، وتجلت بالأستقطاب بين القوى الدينية والعلمانية، والثانية تمثلت بالأستقطاب الاثني أو الطائفي الذي صاحب الأضطراب السياسي في لبنان ، ومن نتائج ذلك هو أهتزاز مفاهيم المواطنة الحديثة القائمة على المساواة في الحقوق والواجبات وللمواطنين كافة[4].

الخاتمة والاستنتاجات :

على الرغم من ظهور دينامية رفضية، بدا واضحا أن هناك فراغ سياسي عميق يتحكم في مفاصل الحياة اللبنانية من بوابة الشأن العام، وهذا الفراغ سياسي العميق أساسه انتفاء المصلحة العامة وغيابها من ناحية، وأداء السلطة المنبثقة من انتخابات نيابية من ناحية أخرى، وفي كل ما سبق أن التداعيات الناجمة عن حراك تشرين الاجتماعي في لبنان، وعن أحداث مماثلة، لا تظهر أثارها على الأمد المتوسط أو البعيد، حتى ولو بدا أن الحراك الاجتماعي اخفق في تحقيق أهدافه أو له تداعيات سلبية، أو نظر إليه على هذا الأساس، لذلك فان قدرة الدولة على الصمود والاستقرار مرهونة بأرادتها السياسية على تنفيذ أصلاحات تشمل كافة الجوانب ، أما الاصرار على عدم الاصلاح ومعاندة مطالب الجماهير والسير عكس حركة التاريخ فمن شأنه أضعاف الدولة، وتفكيكها ، أو تحويلها ببساطة الى نموذج للفشل، ومن هذا الأطار نجد الدولة اللبنانية دائماً ما تلجأ الى خيار الاصلاحات المحدودة الغير حقيقية في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وهذا مايدل على عمق الأزمة التي تتعرض لها الدولة اللبنانية ، فلاتزال الجماهير اللبنانية غير قادرة على أستكمال الحراك الاجتماعي وهدم النظام السياسي الطائفي بنخبته الفاسدة ، كما أن النخبة السياسية الحاكمة قادرة على الأصلاح والتغيير ، وهذا الأمر الذي من شأنه يعرضها لأزمات دائمة ومتكررة .

---

[1] Adam Gallagher, Amid Historic Crisis, Has a New Hope Emerged in Lebanon? , United States Institute Of Peace, in 23/June/2022, available on link : https://www.usip.org/publications .

[2] رنا خالد، مصدر سبق ذكره، ص٢١ .

[3] مجموعة باحثين ، أنتفاضة 17 تشرين في لبنان : ساحات وشهادات ، مصدر سبق ذكره، ص19 .

[4] فتوح أبو دهب هيكل ، مصدر سبق ذكره، ص87 .